أعلن أنه سيطرح اليوم ما لم تطلب الوزيرة أي إجراء دستوري آخر

الغانم: أتمنى أن يكون استجواب أسيري راقياً في مناقشته

الغانم متحدثاً للصحافيين

رئيس مجلس الأمة ملتقياً وزير الدفاع العراقي

الغانم ملتقياً السفير الإيطالي

هناك أشخاص مطلوب منهم عرقلة الجلسة وهؤلاء أعرف كيفية التعامل معهم

جدول الأعمال يتضمن أيضاً الخطاب الأميري وبرنامج عمل الحكومة

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، ان مناقشة استجواب وزيرة الشؤون د.غدير أسيري على جدول أعمال جلسة المجلس اليوم، ما لم تطلب الوزيرة أي إجراء دستوري آخر يخص الاستجواب، وحينها يجب موافقة المجلس على الطلب.

وقال الغانم في تصريح إلى الصحافيين ان الجلسة ستبدأ بجدول أعمالها المعتاد والمتضمن في أحد بنوده استجواب وزيرة الشؤون غدير أسيري، مؤكدا أن على الوزيرة اعتلاء المنصة لانتهاء المهلة الممنوحة لها وفقا للائحة، وفي حال كان لديها أي إجراء دستوري آخر فيجب موافقة المجلس عليه.

وأعرب الغانم عن امله في أن يكون استجوبا راقيا وان تنتهي من بنود جدول الاعمال المتضمن برنامج عمل الحكومة والتقارير التي وافق المجلس على استعجالها، وأعلم أن هناك أشخاصا - وكما جرى في السابق - مطلوب منهم عرقلة الجلسة وإثارة بعض الامور وهؤلاء أعرف كيفية التعامل معهم في إطار الدستور واللائحة الداخلية.

وأوضح أن جدول اعمال الجلسة يتضمن استكمال مناقشة الخطاب الأميري ومن ثم التصويت على طلب التفسير المقدم من نواب بإحالة طلب تفسير المادتين 97 و 116 من الدستور إلى المحكمة الدستورية لبيان ما إذا كان يشترط لصحة انعقاد الجلسات حضور رئيس مجلس الوزراء أو بعض أعضاء الوزارة، مضيفا ان اجتماع الشعبة البرلمانية سيكون غدا الاربعاء.

وبسؤاله عن اجتماع لجنة الشؤون الخارجية الذي ناقش اتفاقية المنطقة المقسومة قال الغانم ان رئيس ومقرر اللجنة هما المعنيان بالتصريح عنها، مضيفا ان مناقشة هذا الموضوع في المجلس اليوم أو غدا تتطلب تقديم طلب وتصويت المجلس على ذلك.

وأوضح الغانم ردا على سؤال ان مكتب المجلس انتهى خلال اجتماعه أمس من اعتماد القوانين التي صوت المجلس في جلسة سابقة على استعجالها وإدراجها على جدول أعمال جلسة اليوم، اما القوانين الاخرى التي تم تفويض مكتب المجلس ترتيبها فستتم مناقشتها في اجتماع مكتب المجلس المقبل.

من ناحية أخرى استقبل الغانم في مكتبه أمس وزير الدفاع في جمهورية العراق نجاح حسن والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

وحضر اللقاء نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري.

كما استقبل الغانم سفير جمهورية إيطاليا لدى الكويت كارلو بالدوتشي وذلك بمناسبة توليه مهامه سفيرا لبلاده لدى الكويت.

من جانب آخر بعث الغانم أمس ببرقية الى الرئيس الإقليمي لجراحة الأورام وكرسي - جون ديلون - لدراسة جراحة الأورام في مستشفى «ميد ستار جورج تاون» الجامعي بواشنطن الدكتور وضاح الرفاعي، اعرب فيها عن خالص تهنئته بمناسبة اختياره من افضل جراحي الأورام والسرطان في العاصمة الأمريكية واشنطن للعام 2019.

واكد الغانم في برقيته ان اختيار الرفاعي من افضل جراحي الأورام والسرطان يعد انجازا جديدا يسجل باسم دولة الكويت ويعكس مهنية الاطباء الكويتيين، متمنيا للدكتور الرفاعي مزيدا من الانجازات والنجاحات الطبية.

من جهة أخرى بعث الغانم أمس ببرقيتين الى رئيس مجلس النواب في جمهورية التشيك راديك فونداسيك ورئيس مجلس الشيوخ ياروسلاف كوبيرا اعرب فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا الحريق الذي اندلع في دار لرعاية المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة في شمال غرب التشيك واسفر عن سقوط عدد من الضحايا والمصابين.

هذا ويعقد مجلس الأمة جلسته العادية اليوم وغدا لمناقشة البنود المدرجة على جدول أعماله وأبرزها نظر الاستجواب الموجه إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية الدكتورة غدير أسيري بصفتها.

ويستهل المجلس اعمال جلسته بالتصديق على المضابط والاسئلة والرسائل الواردة يليه الإستجواب الموجه من العضو الدكتور عادل الدمخي إلى الوزيرة أسيري والمكون من محور واحد.

ويتعلق هذا المحور وفق ما جاء في صحيفة الاستجواب بـ«الاخلال بمبدأ التعاون بين السلطات والحنث في القسم الدستوري».

وكان مجلس الأمة وافق في جلسته العادية الماضية في السابع من شهر يناير الجاري على إدراج استجواب وزيرة الشؤون على جدول أعمال جلسة الغد بعد ان طلبت الوزيرة التأجيل.

وفي تلك الجلسة خاطب رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم الوزيرة أسيري بسؤالها «هل ترغبين في مناقشة الاستجواب بجلسة اليوم ام تطلبين التأجيل؟» فأجابت الوزيرة: «أطلب التأجيل» ورد الغانم «يجاب إلى طلب الوزيرة أسيري» مقترحا موافقة المجلس على إدراج الاستجواب في جلسة 21 الجاري (غدا) وجاء قرار المجلس بالموافقة.

وبهذا الشأن نصت المادة (135) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على ان «يبلغ الرئيس الاستجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص فور تقديمه ويدرج في جدول أعمال أول جلسة تالية لتحديد موعد للمناقشة فيه بعد سماع أقوال من وجه إليه الاستجواب بهذا الخصوص».

وحول موعد مناقشة الاستجواب فقد نصت المادة آنفة الذكر على أن «لا تجري المناقشة في الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة رئيس مجلس الوزراء أو الوزير حسب الأحوال».

وتعطي المادة من وجه إليه الاستجواب الحق في أن «يطلب مد الأجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة إلى أسبوعين على الأكثر فيجاب إلى طلبه ويجوز بقرار من المجلس التأجيل لمدة مماثلة ولا يكون التأجيل لأكثر من هذه المدة إلا بموافقة أغلبية أعضاء المجلس».

وكان النائب الدمخي تقدم في 29 ديسمبر الماضي إلى رئيس مجلس الأمة بالإنابة حيتها عيسى الكندري باستجواب موجه إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية بصفتها.

وفيما يتعلق بالاستجواب المقدم فقد أكد مجلس الوزراء في بيانه الصادر في 30 ديسمبر الماضي عقب اجتماعه الاسبوعي التزام الحكومة وإيمانها المطلق بالديمقراطية التي تصب في مصلحة الوطن وتجسد التلاحم والوحدة الوطنية قولا وفعلا بين أبناء الأسرة الكويتية الواحدة.

وعقب ذلك الاجتماع قالت الوزيرة أسيري لـ«كونا» إن الاستجواب «حق كفله الدستور لكل نائب في مجلس الأمة» مؤكدة التزامها بمواد الدستور الكويتي واللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

ونصت المادة (100) من الدستور على أنه «لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم».

وفي جلسة الغد أيضا ينتقل المجلس إلى مواصلة النظر في الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الـ15 للمجلس وذلك للنظر في إحالته إلى لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري البرلمانية.

وأدرج على جدول أعمال الجلسة اقتراح بقرار نيابي بإحالة طلب تفسير المادتين (97) و(116) من الدستور الى المحكمة الدستورية لبيان ما إذا كان يشترط لصحة انعقاد جلسات مجلس الأمة حضور رئيس مجلس الوزراء أو بعض أعضاء الوزارة.

ومن البنود المدرجة كذلك برنامج عمل الحكومة للمدة المتبقية من الفصل التشريعي الـ15 للسنوات (2016/2017 - 2019/2020).

ويتضمن جدول الأعمال طلبات المناقشة المقدمة من الأعضاء أحدها بشأن (قضية الشهادات المزورة وغير المعتمدة وغير المعترف بها) وآخر حول (سياسة الحكومة المتبعة نحو المقيمين بصورة غير قانونية) لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنهما وتبادل الرأي بصددهما.

وتشمل طلبات المناقشة المقدمة من الاعضاء ايضا (شروط الاعلانات عن شغل الوظائف بالهيئات والمؤسسات العامة) و(تزوير وثائق الجنسية الكويتية وما يتعلق به ومعايير وتعريف بند الاعمال الجليلة الذي يتم تجنيس البعض بموجبه) لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنهما وتبادل الرأي بصددهما.

كما يحوي جدول الاعمال عددا من طلبات المناقشة المقدمة من الحكومة بتخصيص ساعتين شهريا من احدى جلسات مجلس الامة لمناقشة موضوع (الاشغال - إصلاح الطرق) وموضوع آخر بشأن (الرعاية السكنية) اضافة الى موضوعي (الرعاية الصحية) و(التعليم).

وادرجت العديد من التقارير للجان البرلمانية عن المراسيم او المشاريع او الاقتراحات بقوانين منها مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون العمل في القطاع الاهلي الذي اقره المجلس في المداولة الاولى وتعديل قانون (التامينات الاجتماعية) و(الشراكة بين القطاعين العام والخاص) وتعديل قانون (الادارة العامة للتحقيقات) وغيرها.

ويشمل جدول اعمال الجلسة عدة تقارير للجنة الشؤون الخارجية البرلمانية احدها اتفاقية التعاون في المجال العسكري والمجالات الاخرى مع اوكرانيا واتفاقية التعاون في مجال الملاحة البحرية التجارية مع المغرب واتفاقية حصانة وامتيازات وانشاء بعثة الاتحاد الاوروبي في الكويت.

ويتضمن جدول الاعمال تقارير اللجان البرلمانية عن تكاليف المجلس لها بشأن دراسة ومتابعة عدد من المواضيع والقضايا مختلفة اضافة الى الاقتراحات بقرارات المقدمة من الأعضاء وعدة تقارير للجنة حماية الأموال العامة البرلمانية وتقارير ديوان المحاسبة وعدد من الكتب الموجهة من الحكومة.

طالبت الوزارة بتطوير آلية تحصيل الإيرادات والإسراع في «العدادات الذكية»

«الميزانيات»: الحساب الختامي لـ «الكهرباء والماء» 2.5 مليار مصروفات.. و 382 مليونا إيرادات

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي بيانات الحساب الختامي عن السنة المالية 2018/2019 لوزارة الكهرباء والماء وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنها.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد إن مصروفات الوزارة بلغت نحو 2.5 مليار دينار، بينما بلغت الإيرادات المحصلة خلال السنة بنحو 382 مليون دينار، وتبين للجنة من خلال النقاش استمرار الوزارة بعدم تقييم موجوداتها العقارية خلافا للتعاميم المالية الصادرة في هذا الشأن.

وأضاف عبد الصمد في بيان صحفي أن عدد ملاحظات ديوان المحاسبة المسجلة على الوزارة بلغ 129، مشيرا إلى أن الوزارة تعد أكبر جهة من بين الوزرات والإدارات الحكومية من حيث عدد الملاحظات المسجلة.

وأوضح انه وفقا لإفادة فريق ديوان المحاسبة خلال الاجتماع فإن الملاحظات التي لم تتم تسويتها من قبل الوزارة كانت بنحو 101 ملاحظة، منها ملاحظات تمس المال العام من دون أن تقوم الوزارة بتشكيل لجان تحقيق بشأنها، وتبين للجنة من خلال تلك الملاحظات أن آلية تعاون الوزارة مع الديوان يشوبها بعض التأخذ.

وأشار إلى تأكيد اللجنة في هذا الصدد ضرورة تعزيز التعاون مع الديوان بما يحقق تسوية جذرية للملاحظات المسجلة.

وفيما يخص ملاحظات اللجنة قال عبد الصمد إن اللجنة لاحظت أن غالبية الملاحظة المسجلة على الوزارة كانت على العقود والمناقصات والمشاريع وهو ما انعكس على قدرتها التنفيذية، حيث بلغ الوفر المالي نسبة 31% من إجمالي المبالغ المخصصة للمشاريع والصيانة.

وأشار الى تأكيد اللجنة ضرورة محافظة الوزارة على حقوقها تجاه الغير بتطبيق الغرامات على بعض المقاولين تفاديا للتأخر في إنجاز المشاريع وأعمال الصيانة، والتخطيط الفني والمالي السليم لتلك العقود، خاصة أن بعضها مرتبط بمشاريع أخرى كالمدن الاسكانية الجديدة.

ولفت عبد الصمد إلى أن اللجنة تبين لها بعد مناقشة آلية تحصيل إيرادات الوزارة أن رصيد الديون الحكومية المتراكم بلغ نحو 323 مليون دينار دون تحصيل، بزيادة قدرها نحو 33 مليون دينار عن السنة المالية السابقة، بالرغم من قيام الوزارة تصنيف 35% منها بديون يسهل تحصيلها، إلا أن الوزارة قد قامت فقط بتحصيل نحو 7 ملايين دينار خلال السنة المالية 2019/2018.

وتابع انه " إضافة لما يتعلق بعدم دقة قراءة العدادات وهو ما أدى إلى التوسع في تعديل تلك القيم عبر النظام بالتخفيض لنحو 8000 حالة بلغ اثرها المالي ما يقارب 17 مليون دينار".

وأشار إلى تأكيد اللجنة ضرورة تطوير آلية تحصيل الإيرادات عن طريق تطوير الأنظمة بما يسهم بتحصيلها أولا بأول، والإسراع في تطبيق نظام العدادات الذكية والذي تأخر لسنوات عدة، وذلك لما له من أثر على دقة القراءات وحفظ حقوق الوزارة.

عبدالصمد: تبين للجنة استمرار الوزارة بعدم تقييم موجوداتها العقارية خلافا للتعاميم المالية

خلال اجتماعها لمناقشة جدول الأعمال

«تحسين بيئة الأعمال»: اتفاق على الأولويات.. ومتابعة تطورات «العربات المتنقلة»

الفضالة: مراكز الطباعة سوف تعود إلى العمل من جديد خلال مارس المقبل

يوسف الفضالة

قال رئيس لجنة تحسين بيئة الأعمال النائب يوسف الفضالة، إن اللجنة عقدت اجتماعها الثاني أمس وتضمن جدول اعمالها أكثر من بند، لافتا إلى أن هناك اجتماعا ستعقده اللجنة يوم الأحد المقبل ومسؤولين في وزارات التجارة والداخلية والبلدية لمتابعة عدد من الموضوعات.

وأضاف الفضالة في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، أن البند الأول تضمن أولويات اللجنة وتم الاتفاق على تلك الأولويات فيما تضمن البند الثاني دعوة الجهات المعنية كوزارة الداخلية والبلدية والهيئة العامة للزراعة ووزارة الشؤون الاجتماعية وتم الحديث عن أكثر من موضوع تتقاطع فيه هذه الأطراف.

وأشار إلى أن الموضوع الأول تمحور حول العربات المتنقلة والأماكن المخصصة لها، حيث كان للجنة جهود مع المسؤولين في المجلس البلدي وعمل متواصل ليرى هذا الموضوع النور ويستفيد منه اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأكد أن هذا الموضوع الآن في طور المتابعة تجنبا لأي سلبيات أو إشكاليات تحدث من ناحية المواقع أو التراخيص وغيرها، لافتا إلى أن هناك اجتماعا سيعقد في الاسبوع المقبل مع المسؤولين في وزارات التجارة والداخلية والبلدية.

وفيما يخص الموضوع الآخر أشار الفضالة إلى انه خاص بمراكز الطباعة الموجودة في مراكز الخدمة، وخلال الصيف الماضي إلى الآن تم إيقافها واستبدالها بعربات موجودة أمام مراكز الخدمة.

وأضاف أن شكل تلك العربات غير حضاري ومزعج للمراجعين وخاصة كبار السن، وتم التطرق خلال اجتماع اللجنة إلى هذه النقطة مع مسؤولي الداخلية الذين أكدوا ان هذا الموضوع سوف يتم الانتهاء منه وأن مراكز الطباعة سوف تعود إلى العمل من جديد خلال شهر مارس المقبل.

وتمنى أن تتم جميع المعاملات عن طريق التراسل الإلكتروني ومن خلال المعاملات الإلكترونية، رغم حاجة البعض من الذين لا يستطيعون التعامل الإلكتروني وخاصة كبار السن إلى وجود مراكز للطباعة.

وبين الفضالة أن هناك محورا تمت مناقشته خلال اجتماع اللجنة مع المسؤولين في الهيئة العامة للزراعة الخاص بالأسواق الموسمية والتي انتعشت في الفترة الأخيرة ولم يعد هناك مشاكل حول تلك الأسواق بسبب اصدار لائحة تنظيمية تنظم العمل في هذه الأسواق.

سيمكن القطاع الأهلي والمحامين من ممارسة عملهم

الفضل: «التشريعية» أقرت المشروع بقانون في شأن التوثيق

قال عضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النائب أحمد الفضل إن اللجنة أقرت في اجتماعها أمس المشروع بقانون في شان التوثيق.

وأوضح الفضل في تصريح لتلفزيون المجلس، أن هذا القانون سيمكن القطاع الأهلي والمحامين من ممارسة عملهم ومنح رخص التوثيق لتسهيل الإجراءات الحكومية في شأن التوكيلات والتأسيس والتخارج.

وأضاف أن القانون سيفتح باب رزق للمحامين كما هو معمول به في كل دول العالم وفقا للشروط بان يكون المحامي تم تخرجه من قبل ١٠ سنوات من جامعة معتمدة في القانون حتى تكون له مرجعية قانونية ومهارسة. وأعرب الفضل عن سعادته بهذا القانون خاصة فيما يتعلق بتوكيل المحامين للقيام باعمال التوثيق، مشيرًا إلى أن هذا القانون سيكون له الأثر البالغ على مؤشرات الكويت في سهولة الأعمال.

وتمنى الفضل إقرار هذا القانون خاصة وأنه نتاج مشروع حكومي واقتراحات نيابية، موضحًا أن النواب أخذوا الجسد الحكومي من القانون وأضافوا إليه ليحل محل قانون التوثيقات السابق حال إقراره في مجلس الأمة.

وفيما يخص لجنة الالويات قال الفضل إن أولويات القوانين لما يتم الاتفاق عليه مثل قانون مخاصمة القضاء الذي سيكون جاهزًا وما ينقصه إضافات بسيطة.

وبين الفضل أن هناك اقتراحات مختلفة ومشاريع حكومية مهمة مثل الإفلاس وهو الذي سيجنب المتعثرين والمدينون الكثير من العقبات كالحبس، مؤكدًا أن هذا القانون مواكب للعصر وسيعطي القاضي أحقية تقدير الإفلاس وأسبابه.